



حماية ارتفاع انتهاكات الاحتلال مقدمة لتنفيذ مخطط الضم

ويطالب بإيجاد آلية لوقف خروقات الاحتلال لأحكام القانون الدولي

يدين مركز حماية لحقوق الإنسان ارتفاع وتيرة الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتزامن مع اقتراب الموعد المعلن لبدء تنفيذ مخططات الضم، وذلك من خلال زيادة حملات المدهامات والاعتقالات والاقترحات والهدم التي طالت عدد من محافظات الضفة المحتلة.

فوفقاً لمتابعة مركز حماية لحقوق الإنسان شهد مساء أمس الإثنين وفجر اليوم الثلاثاء الموافق ٢٣/٦/٢٠٢٠م ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة انتهاكات قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين حيث أقدمت طواقم بلدية الاحتلال الإسرائيلي على هدم منزل في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى توعده ملكيته للمواطن/محمد الرجبي، كما واقتحم عشرات المستوطنين بحماية من جنود الاحتلال مقام يوسف شرق نابلس، ما أدى لإصابة المواطن/ حسين جميل حشاش "بالمطاط" في القدم في حين أصيب العشرات بالإختناق نتيجة إطلاق جنود الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع، بالإضافة لاعتدائهم بالضرب على المواطنين/ محمد خليل ترتير، وسعد سالم أبو مزروع، ما أدى إلى إصابتهما برضوض في أنحاء متفرقة من جسدهما.

ولقد قامت قوات الاحتلال فجر اليوم بحملة اعتقالات واسعة طالت ١٦ شاب من مختلف مناطق الضفة الغربية منهم ١٠ من قرية العيسوية شمال شرق القدس المحتلة، و ٣ من بلدة بيتا، و مواطن من بلدة كوبر شمال مدينة رام الله، واخرين من مدينة بيت لحم.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته لجرائم الاحتلال المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يؤكد أنها تمثل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الإنساني، كما وتندرج في إطار الجرائم التي ورد ذكرها في ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ويعتبر المركز هذه الجرائم جزء من خطة منظمة وممنهجة ضمن مساعي سلطات الاحتلال لتنفيذ خطة الضم، وإزاء ذلك فإنه يدعو :

١. الأمم المتحدة والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لردع سلطات الاحتلال عن الاستمرار في انتهاكاتها لأحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

٢. السلطة الوطنية الفلسطينية للعمل على ملاحقة الاحتلال أمام المحاكم الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

"انتهى"

٢٠٢٠/٠٦/٢٣